## تغليف متنوع لنمط اقتصادي سياسي واحد

# اقتصاد السوق الاجتماعي نموذجا للبنان

«اقتصاد السوق الاجتماعي»، شعار اعتمده حزب البعث في سوريا كما اعتمدته أيضا أحزاب يمينية في أوروبا. وبمعزل عن الشعارات واستخداماتها، نشأ هذا الفكر في ألمانيا، واعتمد أسسا فلسفية ونظرية، وطبع مرحلة طويلة من التاريخ الألماني. وقد توطد لأن أحد منظريه الاقتصاديين قام بانقلاب مالي ونقدي أعاد إطلاق الاقتصاد الألماني بعد دمار الحرب العالمية الثانية. النظرية في العمق هي نظرية تأسيس الدولة، فأين الدولة في لبنان بعد الحرب، وفي الدول العربية الأخرى بعد الطفرة الريعية النفطية؟!

شربل نحاس*



* اقتصادي لبناني.

**تتمتع تسمية «اقتصاد السوق** الاجتماعي» بجاذبية أكيدة، لأنها تجمع قطبي «السوق» و«المجتمع»، وكلاهما رمز محبب في إحدى المنظومتين الفكريتين الغالبتين على الفكر والخطاب السياسيين في العالم أجمع، الليبرالية من جهة والاشتراكية من جهة أخرى(١). إلا أن هذه التسمية، مثلها مثل غالبية التسميات ذات الطابع التوفيقي، تخفي وراء جاذبيتها التباسات كبيرة، خاصة عن أعين من يعوزه الاطلاع على مضامينها، وعلى ظروف نشأتها التاريخية، وعلى إجراءاتها، فيقع ضحية لتنوع أبعادها الرمزية ولعمليات استغلال هذا التنوع. وفي الواقع، لا سيما على أثر انهيار النظام السوفيتي، واختلال ميزان النظريات الاقتصادية والسياسية الكبرى في سوق الإيديولوجيات، استذكرت هذه التسمية وتعزز استخدامها وتجييرها في مجالات مختلفة ووفق توجهات بعيدة كل البعد عن حقيقتها. فحزب البعث في سوريا مثلا أعلن في مؤتمره العام في ٢٠٠٥، وفي سياق سياسات «التحرير الاقتصادي»، تبنيه لنظرية «اقتصاد السوق الاجتماعي»، وتصميمه على تطبيقها على الاقتصاد السوري. وفي المقابل، اعتمد أحد أكثر تيارات حزب المحافظين يمينية، في التسعينات من القرن الماضي، التسمية ذاتها، وكان يضم بين أعضائه رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارغريت تاتشر.

## ألمانيا ولبنان

**مرادنا هنا مقارنة** مقولة ألمانية المنشأ والتطبيق بالواقع وبالتجربة اللبنانيين. وهذا تحد كبير، بحكمه عدم التوازي بين المقاربة النظرية والمقاربة البراغماتية من جهة، وبين بلدين متباعدين من جهة أخرى. لا أظن أن هناك حاجة لتعداد أوجه الاختلاف التوصيفية بين البلدين، ألمانيا ولبنان، ان كان لناحية حجم كل منهما أو طبيعة اقتصاده أو موقعه في العالم. فالبلدان يكادان يقعان عند طرفي نقيض بالنظر إلى هذه المعايير القياسية جميعا. لكن المسافة أبعد من فوارق القياس، فالمسافة التوصيفية بين البلدين يعززها شعور تخيلي سائد بأن لا تأثير حاصلا أو منتظرا لأي منهما على الآخر. وهذا الشعور، إن كان مفهوما من الجهة الألمانية، يسترعي الانتباه من الجهة اللبنانية. فهو يوحي بأن لا تأثير خاصا لألمانيا في لبنان، لا اليوم ولا في الماضي، واستطرادا أن لا محل للغرضية في علاقاتها به، فلا محل بالتالي للتملق في العلاقة المعاكسة. فتبلغ المسافة، ببعديها القياسي والتخيلي، حدا يؤسس لنوع من التنزيه في العلاقات المحتملة، لو وجدت.

**وبما أن لألمانيا**، في الاقتصاد العالمي وفي الثقافة العالمية وفي التاريخ العالمي الحديث، حضورا بارزا وقويا، لا بل صاخبا، لا يدعي اللبنانيون مجاراته أو مقارعته أو إنكاره في أي من مجالاته، بل يقفون حياله معجبين. فاهتمامهم بألمانيا ينطلق من اهتمامهم بالمعالم الظاهرة عنها على الساحة العالمية، ويبدو اهتمامهم بالتالي طبيعيا على الرغم من أحاديته. فهم إذا بدوا شغوفين بالسيارات الألمانية، ومتحمسين لفرق كرة القدم الألمانية، ومتهيبين للجيش الألماني ومؤيدين له شعوريا، وإذا راحوا يعلقون أعلام ألمانيا على شرفاتهم وسياراتهم، فإنهم يعتبرون أن سبب «حبهم لألمانيا» ليس لأنها ألمانيا بل لأنها دولة قوية.

**فألمانيا تجمع**، في مخيلة عرب المشرق، صفتين نادرتين: امتلاكها القوة الذاتية وبراءة علاقتها التاريخية بهم. وبما أن أبناء المشرق قد اكتووا بمرارة الهزائم وبمذلة الرضوخ في تاريخهم الحديث، فهم يعتبرون أنفسهم ضعفاء بصفتهم الجماعية، مفتقدين لمقدرات القوة التي تتحلى بها الدول ومؤسساتها (من الفرق الرياضية إلى الشركات الصناعية إلى الجيوش)، ولذا يعظمون القوة المؤسسية حيث يجدونها. لكنهم، في الوقت ذاته، ينتفضون بحدة، بصفتهم الخاصة، حيال مهانة إشعارهم بضعفهم الجماعي. وألمانيا، في نظر الكثيرين منهم، ترتدي جلال القوة دون أن تحمل مرارة الإذلال، لا بل أنها تشفي غليلهم لأنها أثبتت تكرارا أن قوتها توازي، إن لم تكن تفوق، قوة سائر كيانات الغرب التي أذلتهم قوتها طوال المرحلة الاستعمارية وإلى اليوم. فألمانيا، على الرغم من مظاهر القوة التي تزينها في نظر شعوب المشرق المقهورة، لم يكن لها حضور استعماري مباشر في لبنان والمنطقة، مثل فرنسا وبريطانيا، ولا تأثير معلن ووقح على مسارهما التاريخي، مثل أميركا، لا بل هي واجهت هذه الدول جميعا في حربين عالميتين، فلم يختلط الإعجاب بإنجازاتها التقنية والعلمية والعسكرية بلوعة الاكتواء بأطماعها وبتعاليها.

**ما يعزز هذه الصورة** التخيلية أن أهل بلادنا، في الغالب، لا يعرفون الكثير عن ألمانيا، فيكاد لا يتكلم أحد منهم الألمانية. لا بل أن المثقفين من بينهم قد اكتسبوا مراجعهم التاريخية عن ألمانيا من كتب البريطانيين والفرنسيين والأميركيين ومن أفلامهم، وهي في غالبيتها، أقله حتى الأمس القريب، تحمل صورة سلبية عن «الألماني» الرتيب، العسكري، العنيف، القليل الفكاهة والمبادرة... ومن المفارقات التي لا يصعب فهمها أن هذه الصورة السلبية والكاريكاتيرية قد عززت الشعور بالمسافة بين «الألماني» والمشرقيين.

**نظرية السوق الاجتماعية يتبناها اليمين الأوروبي.. وأنظمتنا**

**لكننا**، إذا أصررنا على تخطي هذه المسافات القياسية والتخيلية بين ألمانيا ولبنان، لنمعن النظر في التجربة التاريخية الداخلية لكل منهما، لاستوقفتنا عندئذ بضعة نقاط تشابه لافتة، وبضعة قنوات تأثير فاعلة، وهي، على الرغم من اختلال التوازن الذي يحكم طرفيها، وحتى لو بقيت خافتة أو غير مباشرة، مثيرة للاهتمام.

## مفاصل في تاريخ ألمانيا

**خلال القرن الماضي**، كان لألمانيا تأثير حاسم، وإن غير مباشر، على أهم مفصلين في تاريخ هذه المنطقة عموما وفي تاريخ لبنان تحديدا. تمثل المفصل الأول بتحالفها مع الدولة العثمانية لمواجهة الدولتين الإمبرياليتين الكبريين، بريطانيا وفرنسا، وحليفتهما روسيا، وبجذب السلطنة لخوض الحرب العالمية الأولى إلى جانبها، مما دفع الدول «الحليفة» إلى الإقلاع عن سياستها التقليدية القاضية بالمحافظة على الدولة العثمانية شكلا (لا سيما في مواجهة نزوع روسيا إلى التوسع جنوبا) والتغلغل فيها ونخر مقدراتها الداخلية فعلا، لتتخذ القرار الحاسم بفرط عقدها وتقاسم أراضيها، وهو ما حصل في نهاية الحرب. فأتى تفكيك الدولة العثمانية تحولا تأسيسيا في المنطقة، نشأت بنتيجته الدول العربية المشرقية التي نعيش فيها اليوم. هذا فضلا عن دور ألمانيا الأكيد في تعزيز الفكر الإسلامي السياسي ومقولات الخلافة والجهاد لتأليب الشعوب الإسلامية حولها في مواجهة الحلفاء، وعن إقدام هؤلاء في المقابل، لكسب تأييد الأوساط اليهودية التي اعتبروها مؤثرة في ألمانيا وفي أوساط حزب «الاتحاد والترقي»، إلى إطلاق وعد بلفور بإقامة وطن قومي يهودي في فلسطين. وهكذا لم يبق أي عنصر من عناصر تراجيديا القرن العشرين خارج المسرح.

**وتمثل المفصل الثاني** بقيام السلطة النازية في ألمانيا، وعملها خلال الحرب العالمية الثانية على فرض هيمنة ألمانيا على أوروبا، وفي السياق ذاته، على تصفية اليهود في أوروبا، مما عزز قيام دولة إسرائيل على الأراضي

الفلسطينية غداة انتهاء الحرب، على أساس «عقدة ذنب» الدول الأوروبية عموما وألمانيا خصوصا حيال يهود أوروبا، وهي عقدة ذنب لم تدفع هذه الدول، وألمانيا تحديدا، إلى التعويض على اليهود الأوروبيين في أوطانهم وعلى تعزيز وجودهم فيها، بل بلغت غيرة الدول الأوروبية عليهم أن شجعت من تبقى منهم على النزوح من خلال توفير الدعم والحماية لممارسات إسرائيل الإرهابية ضد أبناء فلسطين والدول المجاورة كي يستقروا فيها محل سكانها الأصليين (وقامت المنظمات الإرهابية الصهيونية في هذا السياق بمحاولة اغتيال المستشار أديناور).

**أما منذ الحرب العالمية الثانية،** وعلى اثر ما خلفت من دمار مادي هائل في أوروبا ومن تراجع حاد في المقدرات السياسية لدولها، فقد انخرطت ألمانيا في المشروع الأوروبي، إلى جانب عدوتها التاريخية فرنسا، عضوا مؤسسا، وتحولت بسرعة إلى صوت وازن، وعاد لها من هذه الزاوية تأثير لا يستهان به في منطقتنا، وإن كان هذا التأثير، هذه المرة أيضا، تأثيرا غير مباشر. لكن تعديلا كبيرا طرأ على وجهة هذا التأثير بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ونظام القطبين الذي تحكم بالعالم وبالمنطقة لعدة عقود.

**إذ كانت أولى نتائج** تفكك منظومة حلف وارسو هو توحد ألمانيا باستيعاب الجمهورية الاتحادية الغربية للجمهورية الاشتراكية الشرقية. وسارعت الولايات المتحدة فور تحولها إلى القوة العظمى الوحيدة إلى اعتماد سياسات هجومية على جبهتين رئيستين: أوروبا الشرقية من جهة أولى، حيث شجعت على تفكيك الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا وعلى انضمام الدول الناشئة إلى الحلف الأطلسي، والشرق الأوسط، حيث تسلمت مقاليد الأمور بشكل مباشر، فنظمت تحالفا واسعا لطرد الجيش العراقي من الكويت ثم أطلقت «مسار التسوية» بدءا بمؤتمر مدريد، مرورا باتفاق أوسلو فبخرائط الطريق والاتفاقات المتتالية، وصولا إلى اجتياح العراق..

**وأما في الاتجاه المعاكس،** فإن التأثير المباشر للدول العربية في ألمانيا محدود ويكاد يقتصر على التبادل التجاري وعلى وفود أعداد محدودة من المهاجرين على ألمانيا.

## اقتصاد السوق الاجتماعي

هذا في مجال التأثير الخارجي، وأما على صعيد التجارب الداخلية، فهناك عدد من المفاصل في تاريخ ألمانيا تحاكي ما عشناه في لبنان، فألمانيا دولة حديثة العهد لم تتشكل نهائيا إلا في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر (أي على أيام متصرفية جبل لبنان)، وشهدت حربين، لا سيما الحرب العالمية الثانية، أحدثتا دمارا هائلا واستدعتا إعادة اعمار طالت لبضعة عقود، وهذا يشبه ما عشناه في لبنان، وشهدت كذلك، غداة الحرب العالمية الثانية حركات نزوح كثيفة من مناطق كانت ألمانية في بولونيا ومن المناطق الشرقية في ألمانيا إلى الغرب، وشهدت إعادة توحيد في مطلع التسعينات، وكل هذه التجارب تحاكي ما مررنا بها.

**من منظور «اقتصاد السوق الاجتماعي»،** تستأهل المقاربة والمقارنة بين ألمانيا ولبنان أن تتدرجا انطلاقا من النظرية، مرورا بالممارسة، ووصولا إلى ما هو أهم: الثنائية الاتجاه بين التجربة والنظرية.

على الصعيد النظري، يسهل تحديد أي نظرية انطلاقا مما تنقض أكثر مما يمكن تحديدها انطلاقا مما تقول، لأن أصحاب النظريات ومروجوها، عندما يطرحون مقولاتهم، يسعون طبعا إلى تسويقها بالشكل الذي يقربها من السامعين، فلا تظهر بالضرورة العناصر ولا الميزات الخاصة بها، بينما لا يمكن تصور تكون النظرية أصلا إلا بوصفه تمايزا عن الأطروحات القائمة سابقا أو أقله إعادة ترتيب لتلك الأطروحات أو لبعضها، فما من نظرية تأتي من فراغ أو من خارج عالم النظريات.

**نشأ فكر** «اقتصاد السوق الاجتماعي» من مشاعر الخوف، بعد الحرب العالمية الأولى ومآسيها، على انهيار الدولة، وأتى ردة فعل على عدد من التجارب السابقة، طاول بعضها مجمل العالم الغربي الصناعي في حينه، وكان بعضها الآخر خاصا بألمانيا. بالمعنى التاريخي المباشر، نشأ هذا الفكر في كنف جمهورية فايمر القلقة، وأتى في مواجهة كل من المرحلة البسمركية السابقة، والفكر الاشتراكي الماركسي، والتوجهات النازية السياسية والاقتصادية.

## ألمانيا تختلف عن الغرب

**من خصائص الرأسمالية الألمانية** أن نشأتها تواكبت مع فكر اقتصادي غلبت عليه النزعة التاريخية والمؤسسية، في مقابل فكر اقتصادي في بريطانيا وفرنسا كان أكثر تركيزا على السلوكية الفردية «الحرة» من القيود المؤسسية. ولم يبدِ الفكر الاقتصادي الألماني خلال تاريخه شغفا كبيرا بالأفكار الليبرالية، على عكس ما شهدته النمسا المجاورة تحديدا.

هكذا نشأت مدرسة «اقتصاد السوق الاجتماعي» وفق روادها كبعث لليبرالية، حيث أطلقوا عليها اسم الليبرالية الجديدة، وهي طبعا غير النيو ليبرالية التي عرفناها في أيامنا، وما أكثر الذين استخدموا هذا التعبير وما أكثر المدلولات التي يشير إليها. واسمها الأصلي هو الأوردو ليبراليسم (ordo liberalismus)، أو الليبرالية الانتظامية، وهي تقوم على المزاوجة بين فكرتي الانتظام والليبرالية. والليبرالية التي تدعي إحياءها هي ليبرالية الكلاسيكيين في نهاية القرن الثامن عشر التي تبرز فعلا بعض نقاط التشابه معها: فهي أولا مبنية على فكر يشتمل على البعدين الفلسفي والاقتصادي معا، وهي ثانيا نخبوية التوجه، تتوخى التأثير في الأحداث من خلال تأثيرها في النخب، وهي ثالثا تبشيرية، يبذل مروجوها جهودا مركزة لتوسيع دائرة مؤيديها في الجامعات والنشر والمحاضرات..ويمكننا القول اليوم إنها تشبه أيضا المقولات الاقتصادية الكلاسيكية في نهايات القرن الثامن عشر لكونها لم تستمر طويلا محافظة على استقلاليتها ونقائها النظريين، فتم استيعابها إلى حد بعيد من قبل تيارات فكرية أخرى، لا سيما الفكر النيو - كلاسيكي، بحيث بات وهج فكر السوق الاجتماعي، بوصفه فكرا اقتصاديا، متراجعا قياسا على موقع المدرسة الانكلوسكسونية السائدة، على الرغم من رواج تسميته في سوق الشعارات السياسية.

> **الليبرالية الألمانية اختلفت عن الغرب بنزعتها المؤسساتية**

## مسار السوق

**ما عناوين هذه المدرسة؟** يمكن استعراضها بسرعة من أربع زوايا: الاقتصاد ثم النهج الإجرائي ثم الفلسفة ثم السياسة.

على المستوى الاقتصادي، تقول إن الليبرالية ليست تلقائية أو فطرية أو طبيعية لدى البشر، بل هي نظام مبني إراديا وتاريخيا، وتضيف شارحة ان الليبرالية الفطرية، إذا تركت تسير على هواها تنتهي بسرعة وبالضرورة إلى الدمار والتقهقر، وبالتالي فإن ثمة حاجة مطلقة لحماية الليبرالية من الانحراف الذي تنحو إليه تلقائيا، ولإقامة أنظمة اجتماعية تحيط بالحرية الاقتصادية وتنظم عملها من جهة، وتعير مسألة التعويضات الاجتماعية اهتماما دائما، من جهة ثانية. واللافت أن هذه المدرسة تنظر إلى التعويضات الاجتماعية من منظور التقديمات الرديفة، أي تصحيحا

للخلل وسدا للحاجات التي لا تلبى تلقائيا، وليس ضمن منطق تعميم أنظمة الرعاية والتقديمات الاجتماعية. وهذا فرق أساسي ليس فقط مع النظريات الاشتراكية وإنما أيضا مع المقاربة «الأبوية» لقادة يمينيين مثل بسمارك. ولا ننسى أن الضمان الصحي وضمان البطالة أنشأهما بسمارك لتطويق الأطروحات الاشتراكية وليس أنصار مقولة اقتصاد السوق الاجتماعي (الذين أتوا لاحقا) ولا حزب الوسط (الذي كان قائما أيام بسمارك والذي يعتبر الأقرب إلى مقولاتهم). في المقابل، تشدد مدرسة «اقتصاد السوق الاجتماعي» على أهمية حيادية السياسات العامة حيال آليات السوق. فهي، على الصعيد النقدي، من أشد أنصار الثبات النقدي واستقلالية المصارف المركزية، وكان لها دور حاسم في إرساء المصرف المركزي الأوروبي على أسس الاستقلالية ذاتها التي تأسس عليها المصرف المركزي الألماني، وهي تعتبر التضخم آفة خطيرة (لا بد هنا أيضا من استذكار مفاعيل التضخم في ألمانيا في العشرينات على الساحة السياسية وتأثيره في توسع الحركة النازية)، وهي أخيرا، على الصعيد المالي، من أشد مناهضي العجز في الموازنات العامة ولا تعتبر الاستدانة العامة مبررة إلا لتمويل الاستثمارات المنتِجة.

## حاجات السوق

**على المستوى الإجرائي،** ترجم رواد «اقتصاد السوق الاجتماعي» نظريتهم إلى نهج محكم يمكن التعرف إلى آثاره في ألمانيا وإنما أيضا في المؤسسات الأوروبية. وهو يرتكز على «دستور اقتصادي» مضمن في الدستور السياسي، وقوامه تحقيق المنافسة معيارا أساسيا لكل سياسة اقتصادية. ويجري تفصيل هذا الدستور وفق عدد من «المبادئ التأسيسية» تضم: ثبات النقد، وحرية دخول الأسواق، واستقرار السياسات الاقتصادية لتسهيل الاستشراف والاستثمار.. إلخ. ويميز رواد «الأوردو ليبرالية» بدقة في عمل السلطات العامة بين الأعمال التي تطاول الأطر وتلك التي تطاول المسارات. الأطر هي كل ما يحيط بالحياة الاقتصادية: السكان، التعليم، العدل، البيئة.. وللدولة أن تتدخل في كل هذه المجالات وبقوة، وعملها يسمى تنظيميا. أما المسارات فهي الحركة الاقتصادية بذاتها، وللسوق أن تحدد فيها الأسعار، وبالتالي يكون كل تدخل للدولة مسيئا إلا بقدر ما يكون تسييريا.

**على الصعيد الفلسفي،** تقول إن الليبرالية نظام اجتماعي وليست قيمة فردية، لأنها لو كانت كذلك لفرضت ذاتها من دون حاجة إلى تأطير مجتمعي. بل يذهبون إلى أبعد من ذلك، ويقولون إن الحرية ليست قيمة خلقية مطلقة، فالقيمة المطلقة هي الانتظام الاجتماعي، والحرية الاقتصادية هي خير وسيلة لخدمة هذا الهدف العالي لكنها وسيلة من الوسائل. وعلى هذا الأساس، يلتقي هذا الفكر مع الفكر المسيحي الكنسي في الكثير من توجهاته العاملة على تأطير السلوك الفردي، استنادا إلى مقولة تراتبية القيم العامة، بينما يختلف مع الفكر الليبرالي، ولا سيما مع المدرستين النمساوية والاسكتلندية. وقد استوحيت تسمية الحركة «الأوردو ليبرالية» وعنوان مجلتها المرجعية التي ما زالت تصدر حتى اليوم «أوردو» من تعبير استخدمه القديس أغسطينوس. لعل المسألة المحورية في نظر هذه المدرسة الفكرية تكمن في التراتبية النظرية والسببية التي تقيمها بين الحيز الاقتصادي تحديدا والنظام الاجتماعي عموما. فإن كان معظم أتباعها متفقين على المستوى الإجرائي حيث يعتبرون أن الانتظام الاجتماعي يتقدم على النظام الاقتصادي على صعيد الغايات، بينما يحظى النظام الاقتصادي على الأولوية مقابل السياسات الاجتماعية على صعيد الوسائل، فإن مواقفهم تشهد تباينا ملحوظا على المستوى النظري: فثمة بينهم (أحد أبرز المؤسسين، أويكن Eucken مثلا) من يعتبر أن معظم الاختلالات المجتمعية (إن لم تكن كلها تعود إلى تأزم الاقتصاد، والمثال المؤسس في هذا السياق يبقى طبعا صعود النازية في ظل الأزمة الاقتصادية التي شهدتها ألمانيا ما بين الحربين العالميتين)، وثمة في المقابل من يرى (روبكي Ropke مثلا) أن الاختلالات الاقتصادية ليست سوى انعكاس لأزمة مجتمعية عميقة. ولا يخفى ما يفتح هذا التباين النظري من ثغرات في تماسك النظرية حيال النظريتين المرجعيتين، النيوليبرالية والماركسية.

## الانتظام الاجتماعي

**من الوجهة السياسية،** تؤدي هذه المقاربة، بمفارقة لافتة قياسا على بعض الاعتقادات السطحية السائدة، إلى جعل دور الدولة أساسيا وتأسيسيا في المجتمع. فالمسألة ليست مسألة إيلاء الدولة بعض المهام الاجتماعية، بل تكمن المسألة في وضع أنظمة مجتمعية إرادية. إذ تنعكس أولوية الأنظمة المجتمعية في عدد من المجالات. من أبرزها المحاربة الشرسة لكل أشكال الاحتكارات، لاعتبارهم أن الليبرالية، على فضائلها الإجرائية، تولد الاحتكارات باستمرار، والاحتكارات تقتل الليبرالية وتعطل مفاعيلها المنشودة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التوجه ضد الاحتكارات يناقض التوجه السائد تاريخيا في الاقتصاد الألماني، الذي شهد باكرا موجات تركز عارمة، سواء في أيام البسماركية أو في ألمانيا النازية. وهو لا يتلاقى أيضا مع التكتلات النقابية القطاعية التي شجعتها النزعات الاشتراكية كافة، بما فيها الاشتراكية المسيحية. ومن هنا تاليا الاهتمام الدؤوب بحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيزها، وهي ما زالت إلى اليوم تشكل النسيج الأساسي والقاعدة الصلبة للقدرة التصديرية الألمانية (وليس المقصود هنا المؤسسات المجهرية العائلية الطابع والبدائية الإنتاج مثلما هي الحال في بلادنا عندما يدور الكلام عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة). ومن هنا أيضا السعي إلى تعزيز ما سمي «بديموقراطية رأس المال»، أي الادخار الشعبي وصيغ الضمان الترسملية.

**التعويضات الاجتماعية تصحح خللا وتسد حاجات لا تلبى تلقائيا**

**تثير نظرية** «اقتصاد السوق الاجتماعي»، لمن ينظر إليها انطلاقا من إحدى النظريتين المرجعيتين: النيوليبرالية والماركسية، وعلى الرغم من إحكام بنيانها، بعض الحيرة، لأنها تجمع مقولات لا ترى أي من تينك النظريتين مجالا لجمعها، فهي في الوقت ذاته شديدة الحرص على ليبرالية الأسواق وحركية الأسعار من جهة، ومتمسكة بدور سام وحتى لاهوتي للدولة، بوصفها مسؤولة عن الانتظام الاجتماعي.

## ملاحظتان

**وتستدعي هذه الحيرة** ملاحظتين. الملاحظة الأولى منهجية، وهي أن الحيرة التي تثيرها نظرية «اقتصاد السوق الاجتماعي» أكثر بروزا على الصعيد النظري منها على الصعيد الإجرائي، فالنيوليبرالية المطلقة قد كشفت أخيرا، بمناسبة الأزمة المالية العالمية، درجة اتكالها على الدولة، فطرحت جانبا أيديولوجيا تخطي الدولة التي بقيت تروج لها منذ سنوات، والاقتصاد الموجه (لا سيما في الاتحاد السوفيتي قبل انهيار نظامه) قد أدخل في واقع ممارسته آليات السوق في مجالات عدة من الاقتصاد، من

دون الكلام عن الدور الحيوي للاقتصاد السوقي الموازي. ومن هنا فإن الموقع الخاص لهذه النظرية بين النظريات الاقتصادية المرجعية، وإن كان يفسر عدم انتشارها، بوصفها نظرية، خارج نطاق الدول الناطقة بالألمانية (ألمانيا، النمسا وسويسرا)، فإنه يدعو الى التفكير في مسألة أهم ألا وهي موقع كل من هذه النظريات من الممارسات الفعلية التي تتم في ظلها الشكلي.

**وأما الملاحظة الثانية** فهي تاريخية، ومفادها أن ادعاء أصحاب نظرية «اقتصاد السوق الاجتماعي» أنها بعث للفكر الليبرالي قول صادق، وهو يخبر عن حقيقة أن الليبرالية لم تدخل فعليا إلى ساحة الفكر الاقتصادي الألماني إلا معهم، أي بتأخر قرن ونصف القرن عن انطلاقها في بريطانيا وفرنسا، منذ أيام الاقتصاديين الكلاسيكيين. والمفارقة في هذا السياق أن الفكر الاقتصادي الليبرالي انطلق في ألمانيا في عز الأزمة المالية العالمية في الثلاثينات، في وقت كان هذا الفكر يشهد تراجعا حادا وإعادة نظر جوهرية في بلاده الأصلية، أكان حيال الفكر الاشتراكي أو من قبل التجديد الكينزي. وقد استمرت المفارقة الزمنية بعد الحرب العالمية الثانية، فبدا رواد «اقتصاد السوق الاجتماعي» عندما وصل بعضهم إلى السلطة في نهاية الأربعينات، يسيرون عكس التيار السائد في أوروبا لمصلحة الأفكار الاشتراكية، ليس في شرق أوروبا فحسب بل في غربها (فرنسا وبريطانيا تحديدا).

## أين يقف لبنان؟

**إذا بدا الفكر الاقتصادي في ألمانيا** متأخرا عن مسار الفكر الاقتصادي الغالب في العالم، وهذا ما يفسر تناقض توجهاته في لحظة معينة مع التوجهات الاقتصادية الغالبة، فإنه حافظ من دون شك على نوعية رفيعة انعكست في توسع الجهد النظري ليطاول مجالات مختلفة من العلوم الإنسانية، وفي استمراريته لعقود وفي استيعابه لأحداث وتطورات جسيمة ولتيارات وآراء متنوعة، والأهم من ذلك كله، في تمكنه من رفد الفكر الاقتصادي العالمي بمقولات جديدة أثرت في مساره العام. مقارنة مع لبنان، نرى أن الاتجاهات الغالبة على الفكر الاقتصادي فيه، غداة الاستقلال والحرب العالمية الثانية، أتت هي أيضا معاكسة للتوجه الغالب في حينه على الفكر الاقتصادي العالمي، وعلى التوجهات السائدة أيضا في المنطقة (سواء في سوريا الاستقلالية حيث غلبت السياسات الحمائية مما أدى إلى القطيعة الاقتصادية بين البلدين، أو في إسرائيل). فاعتمد لبنان صيغا قصوى من الليبرالية لم يجر تلطيفها إلا مع عهد فؤاد شهاب، على أثر الحرب الأهلية الصغرى عام ١٩٥٨. وبعدما أطاحت الحرب الأهلية الكبرى ببنيان الدولة اللبنانية التقليدية، استفاق لبنان على الموجة النيوليبرالية فاعتنقها باندفاع شديد وما زال إلى اليوم. توحي مقارنة الفكر الاقتصادي في كل من ألمانيا ولبنان بتشابههما في معارضة مسار الفكر الاقتصادي الغالب في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. لكن هذا التشابه خادع لأنه يخفي موقعين مختلفين للفكر الاقتصادي في العمل العام. فالفكر الاقتصادي الألماني، إلى جانب إيلائه الدولة مسؤولية نظرية تأسيسية، يفترض مسبقا أن الدولة قائمة ومقتدرة ماديا ومعنويا، مع مجمل المؤسسات الإدارية والعلمية المواكبة، ومنها الجامعات والمنتديات السياسية التي يتركز فيها جهده النظري وتدور حولها سجالاته. ومن هنا يضطر الفكر الاقتصادي إلى استيفاء شروط عدة من التبلور والتماسك والتعمق، مقابل إطلاله على منافذ تأثير تبدأ من التعليم والنشر وتصل إلى التأثير في برامج الأحزاب وإلى تبوؤ المراكز العامة.

**أما في لبنان،** فموقع الفكر من الممارسة مختلف. ففي مجال الفكر الاقتصادي، يتمسك اللبنانيون ببضع عبارات عامة وردت في الدستور وتكرر في شتى المناسبات حول «الاقتصاد الحر والمبادرة الفردية». لكن المسافة بين هذه الشعارات الفضفاضة والممارسة كبيرة جدا، واللافت أن هذه الشعارات لم تتغير في حين تغيرت الوقائع الاقتصادية جذريا، وكيف لها ألا تتغير مع ما شهده المجتمع من هزات وانهيارات مروعة. ففي مرحلة ما قبل الشهابية، كان هذا الكلام الإيديولوجي يعبر فعليا عن نظرة «جمهورية التجار» البيروتية التي فرحت لتحررها من عبء الإدارة الفرنسية، ولم ترد أو لم تجرؤ على إرادة الإمساك بالمجتمع الذي ورثته ضمن حدود لبنان، ببناء الدولة اللازمة لذلك. واستفاد هذا التردد الجبان من سلسلة من الأحداث الإقليمية (قيام دولة إسرائيل، التأميمات ونزوح الأموال والكفاءات، وبداية استخراج النفط...) ليستمر على الرغم من فشله الكامل في تكوين مقومات سلطة تحيط بالمجتمع بأي شكل من الأشكال، وقاوم بشراسة محاولات الترميم التي حصلت خلال الستينات وفي مطلع السبعينات.

**أما بعد اتفاق الطائف،** فقد استبقي الشعار لسببين: أولهما لتعزيز مشروعية استحواذ الفئات الحاكمة الجديدة على إرث لبنان ما قبل «حروب الآخرين على أرضه»، وثانيهما لتوافق زمن اتفاق الطائف مع فورة النيوليبرالية في العالم. لكن القول إن الاقتصاد في لبنان حر أمر لم يعد يمت للواقع بأي صلة، لأن جزءا أساسيا من تكون الثروة فيه بات يمر من خلال ممارسات احتكارية، إن لم يكن من خلال أشكال احتكارية منظمة، بدءا من النظام المالي وصولا إلى القطاعات المختلفة التي بقيت ناشطة في الاقتصاد. فالمرتكز الأساسي لهذا الواقع هو تداخل العام والخاص، بما يعني إباحة شراء السلطة بالمال وشراء المال بالسلطة. هذه ليست ظاهرة محصورة في لبنان، بل هي انعكاس، بتلاوين محلية، للنظام الغالب في الدول النفطية المحيطة، حيث، وبحكم تركز الثروة في قبضة واحدة، اصطلح على تسميتها الدولة، وجل وظائفها يتصل بإعادة توزيع الثروة بما يوفر شروط استمرار الانتظام العام، ومحوره استمرار القدرة على ضبط آلية التوزيع هذه، فقد اختلطت الثروة والسلطة منذ نشوئهما معا. وبالتالي فإن المقولات عن «اقتصاد السوق الاجتماعي»، مثلها مثل الكلام عن «الاقتصاد الحر»، أو عن «الاشتراكية»، لا تعدو كونها تغليفا متنوعا، بحسب التقاليد المختلفة لكل بلد، ولكل مجموعة حاكمة، لنمط اقتصادي سياسي واحد.

> **الضمان الصحي والاجتماعي أنشأهما بسمارك لتطويق الاشتراكية**

## اقتصاد ألمانيا بعد الحرب

**لناحية الممارسة،** لا بد من التذكير بأن فكر «اقتصاد السوق الاجتماعي»، قد نشأ بين المثقفين في الجامعات، ولم يكن وليد تراث سياسي محدد ومتجسد في حزب، وإن كان يبدو اليوم مرتبطا عضويا بالحزب الديموقراطي المسيحي الألماني. والواقع أن هذا الحزب، عندما تأسس غداة هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الثانية، مستوعبا كوادر حزب الوسط (الكاثوليكي) الذي انحل عام ١٩٣٣، قد انطلق على أساس برنامج سياسي واجتماعي أقرب إلى اليسار (مؤتمر شباط ١٩٤٧)، متأثرا بتيار «الاشتراكيين المسيحيين».

**كان الشعب الألماني** يعيش في ظل تقنين صارم واقتصاد مركزي موروثين من الحرب، رافقهما عوز شديد وسوق سوداء نشطة. وكان لودفيك إيرهرد أستاذا جامعيا من رواد مدرسة «الأوردو ليبرالية»، قد استعان به حاكم



بافاريا العسكري بصفته مستشارا اقتصاديا. وشاءت الظروف والصدف أن كلفت الجيوش الحليفة إيرهرد إدارة الأوضاع الاقتصادية والمالية في منطقتي الاحتلالين الأميركي والبريطاني لشغور المركز، فبادر في حزيران ١٩٤٨، دون تنسيق مسبق مع قياداتها، إلى عملية انقلابية كان قد حضر لها نظريا منذ زمن. فأعلن، في قرار يقف عند حافة اللا شرعية، إلغاء النقد الألماني المتداول، في يوم واحد، وتقديم سلفات محدودة من وحدات نقدية جديدة لكل مواطن، وتحرير كل السلع من قيود الأسعار. نجح الانقلاب وزالت السوق السوداء للتو، وعاد الألمان بسرعة إلى العمل وارتفع الإنتاج بنسبة ٥٠٪ خلال بضعة أشهر. وقد أتى تبني الحزب الديموقراطي المسيحي لتوجه «اقتصاد السوق الاجتماعي» الليبرالي في مؤتمره الثاني في تموز ١٩٤٩، تكريسا لنجاح الانقلاب الذي قاده لودفيك إيرهرد واستيعابا له.

**قفزا إلى اليوم،** فإن الساحة التي تبرز فيها تأثيرات فكر «اقتصاد السوق الاجتماعي» بشكلها الأوضح ليست الساحة الألمانية بل الساحة الأوروبية، حيث ينص مشروع الدستور الأوروبي (الذي تعطل إقراره) ومعاهدة لشبونة (التي يفترض أن تحل محله) على أن «الاتحاد الأوروبي يعمل من أجل اقتصاد سوق اجتماعي مع السهر على تنافس حي».

## تصويب السياسات

**أما إذا عدنا** إلى تاريخ تطبيق هذا الفكر وتأثيره في السياسات الاقتصادية في ألمانيا ذاتها، فيمكن التعرف إلى فصلين كبيرين: مرحلة أولى، أيام كان لودفيك إيرهرد وزيرا للمالية ثم مستشارا بين ١٩٤٨ و١٩٦٦، وهي تمثل العصر الكلاسيكي والتأسيسي لتطبيق هذا الفكر، وكانت مرحلة إعادة الإعمار والنهوض الاقتصادي، ثم، بين ١٩٦٦ واليوم، حيث تعاقبت ثلاث مراحل أجمعت على اعتماد موقف إيجابي من مقولات «اقتصاد السوق الاجتماعي»، لكنها خلعت عباءتها على مضامين اقتصادية مختلفة. فتحت قيادة الاشتراكي ويلي براندت (١٩٦٦ إلى ١٩٨٢)، تم مزج أطروحات «اقتصاد السوق الاجتماعي» مع الأطروحات اليسارية، لا سيما بعدما تخلى الحزب الاشتراكي في مؤتمر باد غودسبرغ، عام ١٩٥٩، عن مرجعيته الماركسية ليتحول إلى التوجه الإصلاحي، متأثرا بالنجاح السياسي لتطبيق نظرية «اقتصاد السوق الاجتماعي» خلال الحقبة السابقة، فتوسع دور دولة الرعاية وتعزز موقع النقابات وارتفع العبء الضريبي، وكان عنوان المرحلة داخليا قطف ثمار مرحلة إعادة الإعمار، وخارجيا إرساء التهدئة مع الكتلة الشرقية. بعدها، عاد الديموقراطيون المسيحيون إلى السلطة مع هلموت كول (١٩٨٢ إلى ١٩٩٨)، تحت عنوان إعادة تصويب السياسات الاقتصادية وتقويمها وفق النظرية الأصلية، لكن انهيار جدار برلين وضرورات توحيد ألمانيا فرضت توسعا هائلا في الإنفاق، ولم تجرِ إدارة عملية التوحيد وفق النهج المتقشف الذي اعتمد في مرحلة إعادة الإعمار، ولم يكن نجاحها باهرا كذلك، ولا تمكنت الحكومة فعليا من لجم المكاسب الاجتماعية التي تحققت في المرحلة السابقة. أخيرا، عاد الاشتراكيون إلى السلطة مع غيرهرد شرودر (١٩٩٨ إلى ٢٠٠٦)، فتولوا هم، إلى حد بعيد، تنفيذ المهمة التي فشل اليمين في تطبيقها. وشهدت المرحلة تحديدا إقرار النظام النقدي الأوروبي الموحد، ضمنه معاهدة الاستقرار المالي التي تستوحي بحذافيرها مبادئ «اقتصاد السوق الاجتماعي».

**الاحتكارات تقتل الليبرالية وتعطل مفاعيلها رغم تشجيع الأخيرة لها**

**وفي المحصلة،** لا يمكن اعتبار كل ما حصل في ألمانيا، منذ الحرب العالمية حتى اليوم، نتاجا لنظرية «اقتصاد السوق الاجتماعي»، لأن في ألمانيا الكثير من الأحزاب والأطراف السياسية المختلفة، وحتى ضمن الحزب الديموقراطي المسيحي هناك تيارات متعددة لم تلتزم جميعها بالنظرية، وقد تطورت الأفكار مع الزمن. لا بل ان الكثير من العناصر التي تعتبر مكونة للنموذج الألماني، ليست فقط غير مندرجة ضمن سياق فكر السوق الاجتماعي، بل هي مناهضة له، تحديدا التوسع في «اقتصاد الرخاء» ومسألة مشاركة العمال في الإدارة واعتماد المفاوضات القطاعية على الأجور...

**هكذا،** إذا أراد المراقب متابعة المسار العملي خلال نصف قرن من زاوية نظرية «اقتصاد السوق الاجتماعي»، يستوقفه التباس المواقع والمواقف حيالها: فملكيتها الأصلية سجلت على اسم حزب لم يرع نشوءها بل تبناها انتهازا بعد إحرازها نجاحا باهرا غير متوقع، ثم أتى حزب مناوئ، فاستبدل مرجعياته الأصلية بجزء من مقولاتها، مكرسا نجاحها الصوري، لكنه انعطف بالمزيج الذي ألفه وفق توجهاته الأصلية المناقضة لها، ولما عاد الحزب الأول إلى السلطة لترميم الهيكل لم يبدل في الأمور كثيرا بل ترك مهمة «التصحيح» للحزب المناوئ، وإن أتى التصحيح أقرب إلى النيوليبرالية الأميركية. فنظرية «اقتصاد السوق الاجتماعي»، مثلها مثل سائر النظريات السياسية والاقتصادية، تحولت بسرعة مادة لإعادة التأويل والاستخدام في سوق الأفكار والسياسة.

**لكن إمعان النظر** في هذا المسار من زاوية محصلاته المؤسسية يسمح أيضا بالتعرف، وراء الحركة المتذبذبة لرقاص الايديولوجيا، إلى منحى متصل سمته التراكم. وعلى هذا الصعيد، وبانتظار تبلور نظرية لنشوء النظريات وتطورها، قد تأتي يوما وقد لا تأتي أبدا، يمكن القول استنادا الى التجربة، إن نظرية «اقتصاد السوق الاجتماعي» كانت، على المدى الأطول، نظرية تأسيس الدولة وهي، لهذا السبب، تجلت بنجاح استثنائي مرتين: مرة في مرحلة إعادة بناء ألمانيا على أنقاض الحرب، وإنما أيضا على أنقاض المقولات القومية من نازية ومن بسماركية، ومرة ثانية في مرحلة بناء أوروبا، وهنا أيضا على أنقاض أوهام الإمبراطوريات.

## نظرية تأسيس الدولة

لذا فإن أبرز ما يستحق المقارنة بين تجربتي ألمانيا ولبنان هي عملية إعادة الإعمار في كل منهما، أولا لأهميتها التاريخية والسياسية وليس الاقتصادية فقط، وثانيا لأنها تتصل مباشرة بلب نظرية اقتصاد السوق الاجتماعي، وقد وفرت لها أبرز نجاحاتها التطبيقية.

ويمكن اختصار المقارنة تحت ثلاثة عناوين: المساعدات الخارجية، السياسة النقدية، والسياسة المالية.

**-١ فأول ما يرد** في الحديث الرائج عن إعادة إعمار ألمانيا هو الكلام عن «خطة مارشال» وما وفرته لألمانيا من مساعدات، وغالبيتها من الهبات. والواقع أن مجمل هذه المساعدات لم يتخط مليارا ونصف المليار من دولارات تلك الأيام، وقيمتها الحالية توازي عشرة أضعاف هذا المبلغ تقريبا، أي حوالي ١٥ مليار دولار من دولارات اليوم. وإذا ما قارنا هذه المساعدات بما أتى إلى لبنان، من هبات وقروض وأموال، قياسا على حجم الاقتصاديين وعدد السكان واتساع الدمار في البلدين، فإنها تبدو هزيلة تماما.

**-٢ ثانيا،** على صعيد السياسة النقدية، كان أول ما برزت من خلاله

نظرية «اقتصاد السوق الاجتماعي» إلى العلن، في عام ١٩٤٨، هو عملية التصغير الهائلة (بنسبة ٩٠٪) والمفاجئة لحجم الكتلة النقدية في ألمانيا، بحيث حول قسريا كل عشرة رايش مارك إلى دويتش مارك واحد جديد، مع حد أدنى قدره ٦٠ دويتش مارك لكل فرد يضاف إليها ٦٠ دويتش مارك لكل عامل في مؤسسة، وذلك بغية لجم التضخم وكسر آليات السوق السوداء، ولكي تنطلق العجلة الاقتصادية من كتلة نقدية صغيرة تنمو مع الإنتاج. أما في لبنان، فقد قمنا بعكس ذلك تماما، فعملنا بجهد متواصل لنعظم حجم الكتلة النقدية، ويكثر من يقولون إن الوضع الاقتصادي لدينا ممتاز لأن السيولة تزيد بنسبة ١٠٪ كل سنة، وقد زاد أحدهم مؤخرا، من موقعه المسؤول، أن لا داعي للقلق على الاقتصاد لأن السيولة وفيرة ومتنامية دوما، وبما أن السيولة هي العصب الأساسي للنمو، فالنمو مضمون والازدهار حاصل (١).

**-٣ ثالثا،** في السياسة المالية، بعد سنتين أو ثلاث من نهاية الحرب، بلغت الموازنة الألمانية نقطة التوازن وبدأت تسجل فوائض، وبدأ الميزان التجاري يحقق بدوره فوائض في سنة ١٩٥٢. أما في لبنان، فإننا نقول إننا اشترينا السلم بالمال، وهو مال المواطنين، وجمعنا دينا لم يصِل إلى مستوياته دين أي بلد حتى في أزمنة الحروب، وما زلنا نسجل سنة بعد سنة عجزا تجاريا وعجزا في ميزان عملياتنا الجارية غير مسبوقين.

## سنوات من النزيف المستمر

**بشكل عام،** يكفي التذكير لتبيان الفرق في التوجه الاقتصادي أن عدد ساعات العمل الوسطي بقي أعلى من خمسين ساعة أسبوعيا في ألمانيا حتى سنة ١٩٥٧، بينما تم في لبنان الاستغناء عن مواجهة الأعمار، بوصفه تحديا وفرصة في الوقت ذاته، بالاعتماد على تدفق الريوع والأموال وإقامة مضخات لزيادة حجم هذا التدفق، وكان من نتيجة ذلك أننا لم نحقق نموا بل راكمنا دينا، والأهم أننا بالتالي لم نبن دولة بهذه المناسبة.

**والسؤال الذي يطرح اليوم،** بعد انقضاء ما يقارب عشرين سنة على اتفاق الطائف، عن الأسباب التي جعلت ألمانيا تستعيد مستويات إنتاجها قبل الحرب خلال خمس أو ست سنوات بينما ما زال مستوى الدخل الفعلي للفرد في لبنان حتى اليوم دون مستواه قبل الحرب بحوالي ٣٠ إلى ٤٠٪؟ وإذا كانت آثار الدمار قد زالت اليوم من ألمانيا، وعاد السائح يشاهد الواجهات القديمة للمساكن والكنائس والمتاحف والقصور، فيجدر استذكار صور عام ١٩٤٥ لقياس ما معنى الدمار.

تقودنا هذه المقارنة إلى مسألة بالغة الأهمية، نظريا وعمليا، حول طبائع الدمار وسياسات الإعمار. إذ لعل تفسير الفرق في نتائج الإعمار بين ألمانيا ولبنان يكمن في اختلاف الهيكلية الداخلية للتدمير بين مكوناته الثلاثة: رأس المال المادي، ورأس المال البشري، ورأس المال المؤسسي، كلها قياسا على حجم السكان.

**من هذه الزاوية** فان الدمار في ألمانيا كان ماديا بشكل رئيسي. مات كثيرون وجرح كثيرون وترك كثيرون في الأسر. إنما الذين بقوا في ألمانيا الغربية أو نزحوا إليها كانت كفاءاتهم الفردية محفوظة ووفيرة، فلم يهاجروا، وكانت الأطر المؤسسية غير العسكرية، من جامعات وإدارات عامة ومؤسسات خاصة، لا تزال قائمة. هذا يعني أن رأس المال المادي قد طاله تدمير ساحق ليس بالمطلق فقط، بل قياسا على عدد السكان، لكن رأس المال البشري، وإن كان قد أصيب بشدة، فإن ما تبقى منه كان بنفس نسبة السكان، إن لم يكن أعلى، وأما رأس المال المؤسسي فلم ينهر.

**ما حدث عندنا** كان على العكس تماما: حصل دمار مادي لا يستهان به لكن رأس المال البشري أصيب بخمس عشرة سنة من النزيف المستمر، ولم يعد المهاجرون، ورأس المال المؤسسي انهار ولم يقم، وهنا يكمن الفشل الذريع لاتفاق الطائف وكيفية تطبيقه، لا سيما من خلال توجهه لإعادة بناء للدولة على قياس الميليشيات وعلى أساس تآلفها، فكان هذا التوجه قاضيا على ما تبقى من البنى المؤسسية العامة، إضافة إلى ما أصاب المؤسسات الخاصة من مضار. وعليه فبعدما أتت خطط الإعمار لتصور أن المسألة الأساسية هي الدمار المادي، تبين فيما بعد أن المقاربة كانت خاطئة، فالخسائر المادية لم تكن الأكبر بل بقيت أقل بكثير من الخسائر في رأس المال البشري وبشكل أخص في رأس المال المؤسسي.

## إعادة التفكير في بناء الدولة العربية

**إذا نظرنا** إلى الفكر الاقتصادي السياسي بحسب موقعه من المسارات التاريخية، تبرز نقطة التقاء جوهرية وإجرائية بين فكر «اقتصاد السوق الاجتماعي» وتطبيقه من جهة، ووضعية عدد من بلدان المشرق العربي، ولا سيما العراق ولبنان، وحاجتها إلى الفكر والتطبيق، من جهة أخرى، ألا وهي دور الفكر الاقتصادي السياسي في صياغة مشروع دولة ضمن ظروف صعبة محددة. وتجدر هنا الإشارة إلى أن تأخر الفكر الليبرالي في ألمانيا ليس مجرد ظاهرة فكرية بل هو يتصل بتأخر ألمانيا عن ركب الدول الأوروبية الرئيسية على الصعيدين السياسي (توحدت عام ١٨٧١) وإنما الاقتصادي أيضا، إذ لم تطلها الثورة الصناعية إلا بعد بريطانيا وفرنسا بقرن كامل تقريبا. ولا عجب بالتالي أن يكون الفكر الاقتصادي السائد فيها، حتى الثلاثينات (ويمكن القول على الرغم من الثلاثينات) شبيها بالفكر الاقتصادي الذي غلب على دول العالم الثالث وعلى الدول العربية حتى الأمس القريب، ومحوره سعي الدولة الإرادي للتنمية بالاعتماد على الحماية والتوجيه المركزي.

**الأزمة كشفت مدى اعتماد النيوليبرالية على الدولة**

**على هذا الأساس** تستحق نظرية «اقتصاد السوق الاجتماعي» اهتماما جديا من أبناء منطقتنا، لأنها تعيد للدولة وللعمل السياسي موقعا، نحن في لبنان وفي المنطقة، بأمس الحاجة إليه كي نستفيد نحن أيضا من ١٥ سنة حرب و١٥ سنة فشل في إقامة الدولة، نستفيد من ثلاثين سنة من التجارب المرة تحاكي التجارب التي عاشتها ألمانيا في حربين عالميتين، دامتا معا أكثر من أربعين سنة، فتمكنت بعد ذلك من إقامة نظام ديموقراطي ومستقر. مع الإشارة إلى أن لا فكر يتراكم ويصقل ويفعل في الأحداث بغياب الدولة والمؤسسات التي تدور في فلكها، فالدولة شرط وشكل لتأثير الفكر في المجتمع، وهي حاجة ضرورية، حتى لو غامرت بالحرب.

---

(١) المقالة مستقاة من محاضرة ألقيت ضمن ندوة نظمها المركز اللبناني للدراسات ومؤسسة كونراد أديناور، وعقدت في بيروت يومي ٢١ و٢٢ يونيو ٢٠٠٨.